

دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا - آذار/ مارس ٢٠١٨



أنتجت جميع محتويات هذا المنشور من خلال جلسات نقاشية مع بعض المؤسسات الفكرية والمنظمات غير الحكومية. تم دعم هذا المنشور من قبل الاتحاد الأوروبي في الأردن. يعكس هذا المنشور وجهة نظر المؤلف فقط، ولا يمثل بالضرورة رؤية الاتحاد الأوروبي في الأردن. الإذن لإعادة النشر: لا يمكن إعادة نشر هذه الورقة بشكل كلي أو جزئي بأي وسيلة ممكنة دون إذن مسبق من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على إذن لإعادة نشر الورقة، يرجى التواصل مع قسم الاتصال في المعهد عبر عنوان البريد الإلكتروني: info@wanainstitute.org نشرت بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية. عمان، الأردن.

المؤلف: كمال المشرفي
تصميم الغلاف: لين سانترمانس
التحرير: محمود النابلسي ويوسف قهوجي

طبع في عمان الأردن،
معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة. ©

قائمة المحتويات

2.....	مقدمة
3.....	1. دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي
3.....	1.1 دور مؤسسات المجتمع المدني في البيئة القانونية
3.....	1.2 التحديات والحلول التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني الأردني في الإصلاح التشريعي
3.....	1.2.1 التحديات
4.....	1.3 الحلول
5.....	1.4 جوانب مهمة في الأسباب التي تحد من عمل مؤسسات المجتمع المدني بالإصلاح التشريعي (المشاكل والحلول)
5.....	1.4.1 جانب التشريعات
5.....	1.4.2 ضعف اداء وبرامج الأحزاب السياسية
5.....	1.4.3 النزاعات والصراعات والأسباب السياسية الخارجية
5.....	1.4.4 ضعف التمويل ودعم مؤسسات المجتمع المدني
5.....	1.4.5 غياب وسائل الاعلام المتخصصة في الإصلاح التشريعي
5.....	1.4.6 دور البرلمان
6.....	1.4.7 البنية التكوينية لمؤسسات المجتمع المدني في مجال الإصلاح التشريعي الخبرات
7.....	2. أولويات الإصلاح التشريعي في الاردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني الأردني
7.....	2.1 أولويات الإصلاح التشريعي التي تلامس احتياجات مؤسسات المجتمع المدني
7.....	2.2 أولويات الإصلاح التشريعي والمتعلقة بالجوانب التشريعية
7.....	2.3 أولويات الإصلاح التشريعي المتعلقة في البرلمان
8.....	2.4 أولويات الإصلاح التشريعي المتعلقة بدور الأحزاب السياسية
8.....	2.5 آليات الصلاح التشريعي المتعلقة بدور القطاع الخاص
8.....	2.6 أولويات الإصلاح التشريعي المتعلقة بدور الحكومة
10.....	التوصيات العامة

مقدمة

ينطلق عمل مؤسسات المجتمع المدني الأردني في إطار العمل ضمن منظومة الإصلاح التشريعي من خلال تحليل مضمون نصوص الدستور الأردني وروحه المتعلقة بأن الامة مصدر السلطات، ومن القواعد الراسخة المتمثلة بحرية الرأي والتعبير الواردة في الفصل الثاني من الدستور والحق في المشاركة في الحياة العامة، وغيرها من الحقوق الواردة في تفعيل المشاركة العامة في إدارة الدولة الأردنية.

كما أن هناك أدوات يمكن للمجتمع المدني العمل من خلالها بسط رقابته للبحث في الإصلاح التشريعي من خلال دورة الحياة البرلمانية، وكون جلسات المجلس التشريعي علنية يمكن مؤسسات المجتمع المدني أن يلعب دوراً واضحاً في تطوير السياسات العامة في الدولة عن طريق الرصد والتوثيق والرقابة على اعمال وممارسات البرلمان والعمل على إصلاح التشريع في الدولة.

وكمبادرة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA Institute) وكجزء من مشروع "تعزيز المؤسسات الفكرية والمبادرات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني" والممول من الاتحاد الأوروبي في الأردن، نفذ المعهد جلسة نقاشية جمعت ممثلين عن المؤسسات الفكرية والمنظمات غير الحكومية في الأردن بهدف الخروج بورقة سياسات بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي" بتاريخ 18/3/2018. ومن خلال ورقة السياسات هذه سيتم طرح دور مؤسسات المجتمع المدني الأردني في الإصلاح التشريعي، من خلال تحديد البيئة القانونية الناظمة لإطار عمل مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي، والتعرف على التحديات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني الأردني في الإصلاح التشريعي، وتحديد الأدوات التي يمكن تطبيقها لتحقيق الهدف والتمكين من المشاركة في الإصلاح التشريعي.

1. دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي

1.1 دور مؤسسات المجتمع المدني في البيئة القانونية

تمكن النصوص الدستورية كافة أفراد المجتمع المدني من المشاركة في الحياة العامة، من خلال تفعيل النظم الديمقراطية القائمة في الأردن باختيار أعضاء مجلس النواب ومراقبة أداؤهم وتوجيههم، وأيضاً على حق الأفراد الانتساب الى الأحزاب السياسية التي تمارس عملها على أرض الواقع والمساهمة في رسم السياسات العامة في الدولة، وكذلك حق تشكيل النقابات والجمعيات المخصصة للنفع العام. وهذه جميعها تحكّمها إطار تشريعي واضح، على سبيل المثال: قانون الانتخاب وقانون الجمعيات وقانون الأحزاب وغيرها من التشريعات المتعلقة بالمشاركة العامة للأفراد.

الإيمان بقوة مؤسسات المجتمع المدني الأردني في الإصلاح التشريعي وعلى اعتبار أنها سلطة خامسة مؤثرة في الدولة تبحث عن أدوار تأهلها لتكون صوتاً محركاً لتطوير السياسات داخل الدولة، وتعزيز دور السلطات من خلال مأسسة الشراكة والحوار مع مختلف السلطات العامة في الأردن، بناء مجتمع أردني قوي يعتمد على تحليل الاحتياجات المجتمعية وتقديمها بصورة حضارية لأصحاب القرار، والعمل على ترجمتها بمضامين دولة المؤسسات وسيادة القانون، والارتكاز على قواعد ومبادئ يعتمد عليها توحيد كافة جهود المؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية وتحديد الأولويات.

1.2 التحديات والحلول التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني الأردني في الإصلاح التشريعي

1.2.1 التحديات

- غياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، ما يبديد جهود المنظمات غير الحكومية الفاعلة في المجتمع، ويؤدي إلى بعثرة الجهود التي تتقاطع ولا تخدم المنفعة العامة ولا تلتقي في صف واحد.
- ضعف برامج التمويل التي تخدم قضايا الإصلاح التشريعي واقتصار التمويل في الوقت الراهن على المشاريع المحددة ضمن أجنحة الممولين، وعلى سبيل المثال حصر بعض برامج التمويل على قضايا اللجوء واللاجئين.
- من أهم التحديات التي تواجه عمل المجتمع المدني الأردني عدم تقسيم مؤسسات المجتمع المدني قطاعياً.
- ضعف استدامة المشاريع وعدم ثبوتها واستمراريتها.
- ضعف فهم مؤسسات المجتمع المدني الأردني لدورها في الإصلاح التشريعي، وقدرتها على التغيير نحو الأفضل وتعزيز مفهوم سيادة القانون في الدولة.
- ضعف الرقابة القانونية يؤدي إلى ضعف أداء السلطة التشريعية وعدم قدرتها على القيام بمهامها الموكولة إليها بموجب أحكام الدستور والتشريعات الناظمة، بالإضافة إلى ضعف الأحزاب وقدرتها على إحداث أثر إيجابي في المجتمع.
- عدم وجود مظلة تجمع جهود مؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تنظيم أمورها بشكل يسمح لها بالدخول بمنظومة الإصلاح التشريعي.
- عدم وجود ثقة بين مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على مأسسة العلاقة فيما بينها لبحث فرص التعاون والتشبيك أكثر من فكرة التنافس.

- أدى تسارع الأحداث وتجاذب الصراعات الإقليمية والممارسات الدولية لمعالجة الاختناقات إلى حياض مؤسسات المجتمع المدني الأردني بالقيام بواجباته نحو ضرورة الإصلاح التشريعي والالتفات إلى تقديم الخدمات بشكل أوسع.
- غياب منظومة التشريعات المحلية التي تؤدي إلى زيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وحثها على عملية الإصلاح التشريعي.

1.3 الحلول

- تشجيع إنشاء التحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني نفسها، والبحث عن فرص لها في إطار الإصلاح التشريعي، وكذلك أهمية العمل بالتحالفات مع المؤسسات الدولية ذات الصلة بالإصلاح التشريعي.
- توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الأردني مع اللجان النيابية في مناقشة مشاريع ومقترحات القوانين، واستشارتها في كافة الأمور التي تحتاج منها البحث عن أهمية هذه المقترحات وأثرها على المجتمع المحلي، بالإضافة إلى تكليفها بمهمة إعداد دراسات ميدانية عن الأثر من هذه المقترحات على واقع الأفراد إيجاباً وسلباً.
- دعوة مؤسسات المجتمع المدني الأردني إلى توسيع إطار المشاركة مع الجهاز القضائي الأردني، والذي على دراية وتماس مباشر مع احتياجات المجتمع بإبداء الرأي فيما يخص الإصلاح التشريعي.
- دعم حملات الضغط وكسب التأييد التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني الأردني في القضايا التي تخص الإصلاح التشريعي، وتوفير الدعم الفني والتقني والمالي لها للقيام بالمهام المطلوبة.
- توسيع دائرة البحث العلمي والاستعانة بالدراسات والإحصائيات الخاصة بموضوع الإصلاح التشريعي.
- العمل على استثمار الإعلام للتأثير على الرأي العام وتوثيق عمل مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي مثل عرض قصص النجاح.
- تعديل وإنشاء صيغة قانونية تسمح لمنظمات المجتمع المدني الأردني لأن تلعب دوراً بارزاً في المتابعة والتقييم لتطبيق القوانين المختلفة.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الأردني في الرقابة على أعمال السلطات التشريعية والتنفيذية، وتقديم تقارير دورية بمؤشرات علمية وعملية حول مدى التزامها بتحقيق المنجزات المرتبطة باحتياجات المجتمع.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني الأردني على توثيق السوابق القضائية التي تفيد في إطار المصلحة العامة وعكسها في منظومة الإصلاح التشريعي.
- تعديل النصوص التشريعية النازمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني وبالأخص قانون الجمعيات بإضافة نص يسمح بإنشاء التحالفات والائتلافات بين مؤسسات المجتمع المدني.
- العمل على تطوير وتنظيم عمل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الفاعلة، من خلال تشجيع بناء الشراكات بينهما، والدعوة إلى الاستفادة من الخبرات العملية والعلمية في مجال الإصلاح التشريعي، ومأسسة الشراكة عن طريق إقامة المشاريع والبرامج المشتركة.

1.4 جوانب مهمة في الأسباب التي تحد من عمل مؤسسات المجتمع المدني بالإصلاح التشريعي (المشاكل والحلول)

1.4.1 جانب التشريعات

يعتبر غياب النصوص التشريعية الواضحة التي تسمح في عمل مؤسسات المجتمع المدني الأردني في مجال الإصلاح التشريعي تحد رئيس، فيجب العمل عليه من أجل مساهمة فاعلة لها وخلق فرص لتطوير المنجزات التشريعية بما يخدم المنفعة العامة وتطويرها، والتي ستعكس أثرها على المجتمع المحلي وأفراده، لذا لا بد العمل على إيجاد تشريعات تخول المجتمع المدني للعمل بإطار الإصلاح التشريعي وتنظيمها، وفتح فرص جديدة في آفاق العمل في مجال الإصلاح التشريعي.

1.4.2 ضعف اداء وبرامج الأحزاب السياسية

إيجاد بنية تكوينية سليمة داخل الأحزاب السياسية، مما يؤدي الى تعزيز دورها في دعم مؤسسات المجتمع المدني لتأدية دورها في الإصلاح التشريعي. لذا يجب العمل على دعم الأحزاب فنياً وتقنياً ومالياً ومراجعة برامجها لتضمن مفاهيم ومبادئ الإصلاح التشريعي، والعمل في إطار مُمنهج يشمل المراجعة الدورية لأهم منجزات الأحزاب في دعم المنظمات غير الحكومية وخططها في تطوير التشريعات واصلاحها.

1.4.3 النزاعات والصراعات والأسباب السياسية الخارجية

وتعتبر هذه الممارسات الخارجية تحدٍ كبير لكافة أجهزة الدولة الأردنية الحكومية وغير الحكومية والوطنية، وتعتبر عائق أمام تطوير برامج العمل وخصوصاً في إطار الإصلاح التشريعي، وشح برامج التمويل لمؤسسات المجتمع المدني والانشغال في تخفيف آثار هذه الصراعات والنزاعات. فيجب العمل على توفير فرص ثابتة لترتيب البيت الداخلي تشريعياً وعدم السماح للظروف الخارجية السياسية بالتأثير على سير عمل مؤسسات المجتمع المدني في مجال الإصلاح التشريعي.

1.4.4 ضعف التمويل ودعم مؤسسات المجتمع المدني

شح التمويل وغيابه يؤثر مباشرة على برامج الإصلاح التشريعي وعلى عمل مؤسسات المجتمع المدني، ما يجعل تداخلاتها في إصلاح منظومة التشريعات المحلية مهمة صعبة تحتاج الى تعزيز مساهمة الدولة في تمويل مؤسسات المجتمع المدني، مما يحتاج الى إضافة بند مستقل في موازنة الدولة الأردنية لدعم مؤسسات المجتمع المدني بحيث يضمن ضرورة تمويل المؤسسات من قبل الدولة.

1.4.5 غياب وسائل الاعلام المتخصصة في الإصلاح التشريعي

يلعب الإعلام دوراً مميزاً في إثارة موضوع الإصلاح التشريعي ولدور مؤسسات المجتمع المدني فيه، كما أن ضعف وسائل الإعلام في خلق بيئة متخصصة تساند العمل المجتمعي يخلق نوعاً من التحديات. بالإضافة لمحاولة البحث عن الأدوات التي من الممكن أن تخدم هذه القضية يطول من إجراءات المضي في العمل الإصلاحي. وعليه يجب العمل على إيجاد إعلام مهني قادر على ترويج عمل مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي، وإبلاء الاهتمام بعرض قصص النجاح لأداء هذه المؤسسات في الإصلاح التشريعي.

1.4.6 دور البرلمان

يعتبر تعزيز دور البرلمان بدعم مؤسسات المجتمع المدني في مجال الإصلاح التشريعي عاملاً مهماً وخصوصاً في بناء الشراكات، وتوفير البيئة التعاونية في المجال التشريعي تساهم الى حد كبير من زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وجودة التشريعات وانسجامها مع احتياجات المجتمع المحلي التي تساهم المؤسسات بتوفيرها للبرلمانيين والبرلمانيات. بالإضافة إلى

تقديم المشورة والاستشارة لهم من خلال الدراسات والأبحاث الميدانية التي تسهل إطلاع البرلمانين على الأثر من التشريعات وتناغمها تساعد بدرجة كبيرة لضمان احترام القانون وسيادته وخصوصاً من ناحية التطبيق وتوعية الناس به.

1.4.7 البنية التكوينية لمؤسسات المجتمع المدني في مجال الإصلاح التشريعي الخبرات

تحتاج أدوات الإصلاح التشريعي إلى الاعتراف بالأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال، والتي تتطلب بحد ذاتها إلى تعزيز خبرات مؤسسات المجتمع المدني وتنويعها. وتوفير الدعم المناسب التقني والفني والمالي لمؤسسات المجتمع المدني. بالإضافة إلى تقوية هذه المؤسسات من الناحية الإدارية والتكوينية وكذلك تحسين جودة البرامج وتنوعها النابعة من احتياجات العمل في الإصلاح التشريعي، وتوفير الفرص للدخول إلى هذه المنظومة وسهولة الحصول على المعلومات وتعزيز الشراكة والحوار بين مؤسسات المجتمع المدني وجميع القطاعات الشريكة في عمل الإصلاح التشريعي.

2. أولويات الإصلاح التشريعي في الأردن من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني الأردني

2.1 أولويات الإصلاح التشريعي التي تلامس احتياجات مؤسسات المجتمع المدني

- تنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني في إطار الإصلاح التشريعي و إيجاد قانون ناظم يراعي استقلالية عمل المؤسسات.
- تعديل قانون الجمعيات بما يضمن مشاركة أوسع لمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي.
- تعديل الممارسات والأنظمة القائمة التي تعيق عمل مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً إجراءات التسجيل والحق في الحصول على التمويل.
- تمكين مؤسسات المجتمع المدني لتصبح عنصراً فعالاً في مجال الإصلاح التشريعي.
- تحديد المسؤوليات والأدوار لمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي.

2.2 أولويات الإصلاح التشريعي والمتعلقة بالجوانب التشريعية

- تعزيز مفهوم سيادة القانون والتوعية القانونية لكافة الأفراد.
- زيادة مشاركة الأفراد في مناقشة مقترحات مشاريع القوانين وتوسيعها.
- خلق آلية تنسيقية وتفعيلها داخل الجهاز الحكومي والبرلماني للتواصل بشكل أوسع مع الجهات غير الحكومية والوطنية والأفراد.
- تعديل نصوص الدستور الأردني لفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني الأردني لصلاحياتها بالطعن أمام المحكمة الدستورية.
- زيادة الشراكة والتفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والمحكمة الدستورية.

2.3 أولويات الإصلاح التشريعي المتعلقة في البرلمان

- تحديد الأدوار والمسؤوليات بين السلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال إيجاد صيغة قانونية في التشريعات والأنظمة التي تحكم إطار عمل البرلمان، وتحديد العلاقة بين السلطات ومؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي.
- زيادة الوعي والتثقيف بحرية الرأي والتعبير بين جميع الأطراف، وتفعيل مفهوم المحاسبة بناء على قرار قضائي بات في حال الاعتداء على حقوق الآخرين من جراء ممارسة هذه الحرية.
- تنظيم عمل اللجان داخل البرلمان، وإدخال تعديلات لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي وتفعيل دورها.
- تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب وزيادة عمل معاونين وأصحاب الاختصاص والخبرة من الكفاءات الوطنية والاستفادة من خبرات مؤسسات المجتمع المدني.
- انخراط مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة البرلمانين.

- زيادة الشراكة والحوار والتعاون بين البرلمان وديوان للتشريع والرأي ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعديل قانون الانتخاب وتفعيل قانون رادع للجرائم الانتخابية.

2.4 أولويات الإصلاح التشريعي المتعلقة بدور الأحزاب السياسية

- تعديل قانون الأحزاب وضممان إجراء انتخابات دورية ونزوية داخل الأحزاب السياسية.
- تمويل الأحزاب ببند منفصل من قبل الحكومة (بلجنة مستقلة).
- تمكين وتأهيل الأحزاب السياسية بضرورة الانخراط في منظومة الإصلاح التشريعي.
- زيادة التعاون والشراكة بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الإصلاح التشريعي.
- تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب بالنص على إنشاء لجنة ثلاثية بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومجلس النواب.

2.5 آليات الصلاح التشريعي المتعلقة بدور القطاع الخاص

- خلق تشريع حول المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تنظيم الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة والقطاع الخاص.
- تعديل قانون الضريبة وتوسيع الاعفاءات المقررة لتشمل الشركات والقطاع الخاص التي تدعم مؤسسات المجتمع المدني.
- مأسسة الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص.
- مأسسة الشراكة بين القطاع الخاص والبرلمان.

2.6 أولويات الإصلاح التشريعي المتعلقة بدور الحكومة

- مأسسة الشراكة والحوار بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإصلاح التشريعي.
- خلق آلية تشريعية لضمان مشاركة مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة في صياغة ورقابة وتنفيذ التشريعات.
- تعديل الممارسات والأنظمة التي تقيد عمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام والمؤسسات العاملة في قطاع الإصلاح التشريعي بشكل خاص.
- تفعيل النصوص التشريعية والقانونية المتعلقة بحق الأفراد في الحصول على المعلومات.
- التعاون والشراكة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لأعمال متعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخصوصاً الهدف السادس عشر منها.
- مأسسة الشراكة والحوار بين الحكومة والنقابات والجامعات والاستفادة من خبراتهم في مجال الإصلاح التشريعي.
- تعديل الأنظمة الجامعية وأسس القبول والانتخابات الجامعية، وضمان فرصة مشاركة أوسع للطلبة ومنحهم حرية الرأي والتعبير بشكل أوسع وتشجيع البحث العلمي وخصوصاً في مجال الإصلاح التشريعي.

- تفعيل دور المؤسسات الوطنية من خلال القوانين الناظمة لها وضمان استقلالية عملها.
- مأسسة الشراكة بين المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإصلاح التشريعي.
- العمل على إلغاء نص المادة 11 من قانون الجرائم الإلكترونية.
- العمل على إلغاء أي نصوص تشريعية تخالف حرية الرأي والتعبير.
- تفعيل قانون هيئة النزاهة وفضح القضايا التي لها علاقة بالفساد.
- العمل على تنفيذ الحكومة لالتزاماتها وتعهداتها الدولية أمام هيئات الأمم المتحدة التعاقدية وغير التعاقدية والمحافل الأممية.

التوصيات العامة

- بيان دور مؤسسات المجتمع المدني وتحديد الأهداف من منظومة الإصلاح التشريعي.
- إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتوحيد جهود عمل مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي.
- مأسسة الحوار والشراكة بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني.
- العمل على تحديد الاختصاصات والصلاحيات في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.
- العمل على تحديد قائمة التشريعات التي تحتاج إلى دراسة وتعديل التشريعات التي تهم عمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام والعاملة في قطاع الإصلاح التشريعي على وجه الخصوص.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني الأردني للعمل في منظومة الإصلاح التشريعي.
- المشاركة الفاعلة بين جميع القطاعات العاملة في الدولة الأردنية لتنفيذ بنود الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.
- رفع الوعي المجتمعي بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني، من خلال البرامج المتنوعة وخصوصاً الاستفادة من وسائل الاعلام ووسائل التواصل المجتمعي المتاحة.
- صياغة مدونة سلوك للعاملين في مؤسسات المجتمع المدني.
- توسيع المشاركة بين المعنيين في عمل المجتمع المدني من حكومة ومؤسسات وطنية ومؤسسات مجتمع مدني وأحزاب سياسية وبالشراكة مع القطاع الخاص ايضاً.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة الشعبية على أداء الحكومة والبرلمان.
- التفاعل بشكل عملي وعلمي على منظومة الإصلاح التشريعي وربطها بأهداف التنمية المستدامة.
- فتح فرص الحوار مع صناع القرار في مجال الإصلاح التشريعي.
- توفير الأدوات المساندة من مطبوعات ونشرات وأدلة ودراسات وإحصائيات حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي. وعن دورها في الحياة العامة.
- التخصص في مجال الدراسات التشريعية وأثرها وربطها بالجوانب المالية.
- تفعيل الدراسات المستقبلية وربطها مع منظومة الإصلاح التشريعي.



www.wanainstitute.org
غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | info@wanainstitute.org

www.wanainstitute.org